



STM

لجنة الاجتماعات القطاعية والتقنية والقضايا ذات الصلة

من أجل اتخاذ قرار

البند الأول من جدول الأعمال

غرض الأنشطة المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٨ ومدتها وتشكيلها والمقترحات الجديدة بشأن الأنشطة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما فيها المقترحات المنبثقة عن تجمعات الهيئات الاستشارية للقطاعات

١. قُدمت للجنة وثيقة قصيرة من أجل الاطلاع^١ تذكر بالقرارات الرئيسية التي اتخذت في الدورة ٢٩٨ (آذار/مارس ٢٠٠٧) بشأن التوجهات الجديدة لبرنامج الأنشطة القطاعية. وتوضح الوثيقة المذكورة أن الهيئات الاستشارية الجديدة المنشأة لاستعراض مضمون ونوع الأنشطة القطاعية وإصدار توصيات بشأنها، ستجتمع في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وأن النتائج ستقدم بعد انتهاء الاجتماعات. وتلخص الوثيقة الحالية التوصيات الرئيسية لهذه الاجتماعات الاستشارية فيما يتعلق بتفاصيل الأنشطة المقررة مسبقاً في آذار/مارس، وكذلك تلك المؤجلة لينظر فيها خلال الدورة الحالية، بما فيها مقترحات المكتب بشأن بعض الأنشطة التي لم تنتظر فيها هيئة من الهيئات الاستشارية.

ألف - الأنشطة القطاعية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: غرض الاجتماعات المقررة في آذار/مارس ٢٠٠٧ ومدتها وتشكيلها

٢. في الدورة ٢٩٨ (آذار/مارس ٢٠٠٧) أيد مجلس الإدارة الأنشطة الرئيسية التالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩:

- اجتماع الخبراء لاعتماد مدونة ممارسات مراجعة بشأن السلامة والصحة في الزراعة؛
- الاجتماع الثلاثي بشأن تعزيز الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية الجيدة من التقريب عن النفط والغاز وإنتاجهما إلى توزيعهما؛
- اجتماع الخبراء لاعتماد مبادئ توجيهية بشأن مسؤوليات دولة الميناء فيما يخص التفيتش المتعلق بظروف العمل على متن السفن؛
- اجتماع الخبراء لاعتماد مبادئ توجيهية بشأن مسؤوليات دولة العلم بموجب اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦؛

^١ الوثيقة GB.300/STM/1/Inf.

- منتدى عالمي للحوار حول التعليم المهني وتنمية المهارات لصالح العمال في قطاع التجارة.

٣. وأيد مجلس الإدارة أيضا جميع أنشطة المتابعة المقترحة في الوثيقة التي أعدها المكتب لكي تنتظر فيها لجنة الاجتماعات القطاعية والتقنية والقضايا ذات الصلة^٢.

٤. وفي الدورة نفسها، وافق مجلس الإدارة على "تحديد الأولويات من خلال إنشاء تجمعات من القطاعات والهيئات الاستشارية، مع أخذ الموارد المتاحة بعين الاعتبار. وسوف تستعرض الهيئات الاستشارية، المشكلة من الهيئات المكونة والمدعومة من المكتب، مضمون وأنواع الأنشطة القطاعية من أجل مساعدة المكتب في عمله مع لجنة الاجتماعات القطاعية والتقنية والقضايا ذات الصلة ومجلس الإدارة".

٥. وعملاً بهذه القرارات، يتضمن الجزء الأول من هذه الوثيقة مقترحات من المكتب يراعي فيها التوصيات التي أصدرتها الهيئات الاستشارية المعنية بالأنشطة المذكورة أعلاه (بما فيها التركيز والغرض والتشكيل).

اجتماع الخبراء لاعتماد مدونة ممارسات مراجعة بشأن السلامة والصحة في الزراعة

٦. يقترح المدير العام، مراعيًا التوصيات الصادرة في اجتماع الهيئة الاستشارية المعنية بالزراعة^٣، أن يكون الغرض من الاجتماع هو اعتماد مدونة ينبغي أن تكون نصاً عملياً وسهل القراءة وينبغي أن تكمل الاتفاقية رقم ١٨٤ بشأن السلامة والصحة في الزراعة، دون أن تحل محلها. وينبغي أن يكون التنفيذ في مكان العمل موطن تركيز أساسي، وينبغي توضيح الروابط الأساسية بين السياسة الوطنية ونشاط المنشآت وتوضيح دور هيئة تفتيش العمل أيضاً. وسيتم النظر في المزيد من المواضيع التي اقترحتها الهيئة الاستشارية، من أجل إدراجها.

٧. ومن المقترح أيضاً أن يُعَيَّن ثمانية خبراء يتمتعون بكفاءات عالية في كل مجموعة، وأن يدوم الاجتماع مدة أقصاها ثمانية أيام عمل للتمكن من صياغة النص صياغة نهائية. ويقترح المكتب أن يُعقد الاجتماع من ٢٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وفقاً لتوصيات الهيئة الاستشارية.

الاجتماع الثلاثي بشأن تعزيز الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية الجيدة من التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما إلى توزيعهما

٨. يقترح المدير العام، مراعيًا التوصيات الصادرة في اجتماع الهيئة الاستشارية المعنية بالطاقة والتعدين^٤، أن يركز الاجتماع على التطورات الحديثة والعمالة والعلاقات الصناعية وقضايا الحوار الاجتماعي في قطاعي إنتاج النفط ونقله. وينبغي أن يعرف المشاركون العناصر الأساسية التي تدعم العلاقات الصناعية الجيدة، بما في ذلك معايير العمل الأساسية واتفاقات العمل الجماعية والمبادرات الطوعية الرامية إلى تعزيز الحوار الاجتماعي وكذلك المنافع التي تجنيها الصناعة من تحسن ظروف العمل والتدابير الرامية إلى جعل الصناعة أكثر استقطاباً للعمال المؤهلين، بما فيها التدريب وتنمية المسار الوظيفي. وسيناقش الاجتماع أيضاً انعكاسات العمل التعاقدية في القطاع. وسيستخدم المشاركون تقريراً أعده المكتب كأساس للمناقشة. ويمكن أن يعتمد الاجتماع استنتاجات تشكل توجيهات عملية لتعزيز الحوار الاجتماعي وتشجيع العلاقات الصناعية الجيدة، وسيكون من بين هذه الاستنتاجات مقترحات من أجل إجراءات تتخذها الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على المستوى الدولي والإقليمي والوطني وتتخذها أيضاً منظمة العمل الدولية.

^٢ الوثيقة GB.298/STM/1/1.

^٣ عُقد هذا الاجتماع في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

^٤ عُقد هذا الاجتماع في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٩. ومن المقترح أيضاً أن تتم، بعد إجراء مشاورات مع المجموعات المعنية، دعوة عشرة مشاركين من أصحاب العمل وعشرة مشاركين من العمال إلى الاجتماع. فضلاً عن ذلك، ستتم دعوة جميع حكومات الدول الأعضاء، عملاً بقرار مجلس الإدارة الصادر في آذار/ مارس ٢٠٠٧، إلى تعيين مشاركين لحضور الاجتماع. كما اقترح تعيين ممثل عن مجلس الإدارة ليرأس الاجتماع مثلما كان يجري في السابق. ويقترح المكتب أن يدوم الاجتماع أربعة أيام، وأن يُعقد من ١١ إلى ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩، وفقاً لتوصيات الهيئة الاستشارية.

اجتماع الخبراء لاعتماد مبادئ توجيهية بشأن مسؤوليات دولة الميناء فيما يخص التفتيش المتعلق بظروف العمل على متن السفن

اجتماع الخبراء لاعتماد مبادئ توجيهية بشأن مسؤوليات دولة العلم بموجب اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦

١٠. يقترح المدير العام أن يُعقد هذان الاجتماعان^٦، اللذان يهدفان إلى اعتماد مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، واحداً تلو الآخر، بين ١٥ و٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. وسوف يقدم المزيد من المقترحات بشأن تشكيل الاجتماعين ومدتهما إلى اللجنة بالتنسيق مع الهيئات المكونة.

المنتدى العالمي للحوار حول التعليم المهني وتنمية المهارات لصالح العمال في قطاع التجارة

١١. يقترح المدير العام، مراعيًا التوصيات الصادرة في اجتماع الهيئة الاستشارية المعنية بخدمات القطاع الخاص^٧، أن يكون الغرض من هذا المنتدى هو بحث احتياجات العمالة في الوقت الراهن وفي المستقبل في قطاع التجارة كأساس لرسم استراتيجيات لتنمية المهارات وبرامج للتعليم المهني لصالح العمال في مجالي البيع بالتجزئة والبيع بالجملة من أجل دعم تطلعاتهم فيما يخص العمالة وقابليتهم للاستخدام، وكذلك من أجل تحسين إنتاجية قطاع الأعمال وقدرته التنافسية. وبعد إجراء مشاورات إضافية سوف ينقح المكتب جدول الأعمال ويعقد المنتدى وفقاً لمتطلبات الهيئات المكونة ويسهل المناقشات، لكنه لن يصدر تقريراً معمماً كما جرت عليه الممارسة في العادة بشأن الاجتماعات القطاعية. وتوخياً لتشجيع المناقشة المفتوحة وتبادل الآراء إلى أقصى حد، ينبغي أن يتخذ المنتدى شكل حلقة عمل، مع تجنب نهج المفاوضات الرسمي واستنتاجات الاجتماعات القطاعية الثلاثية. وسيكون الهدف الرئيسي من هذا المنتدى هو توفير منبر يمكن من خلاله تحديد نقاط التوافق في الآراء التي يمكن أن تحقق جميع الأطراف تقدماً بشأنها بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، بما في ذلك على المستويين الوطني والإقليمي.

١٢. ومن المقترح أيضاً أن تتم، بعد إجراء مشاورات مع المجموعات المعنية، دعوة ستة مشاركين من أصحاب العمل وستة مشاركين من العمال إلى حضور هذا المنتدى. ويمكن للمشاركين المهتمين الآخرين من أصحاب العمل والعمال أن يحضروا أيضاً هذا الاجتماع دون أن يكلف حضورهم أية تكاليف بالنسبة للمكتب. وعملاً بالقرار السابق بشأن الاجتماعات القطاعية^٨، ستتم دعوة حكومات جميع الدول الأعضاء إلى تعيين مشاركين لحضور المنتدى. ويقترح المكتب أن يدوم المنتدى يومين، من ٢٤ إلى ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وفقاً لتوصيات الهيئة الاستشارية.

^٥ الوثيقة (Rev.) GB.298/12، الفقرة ٥١.

^٦ سيمول فقط اجتماع واحد منهما من ميزانية فرع الأنشطة القطاعية.

^٧ عُقد هذا الاجتماع في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

^٨ الوثيقة (Rev.) GB.298/12، الفقرة ٥١.

باء- المقترحات الخاصة بالأنشطة القطاعية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١٣. قُدمت للجنة في الدورة ٢٩٨ لمجلس الإدارة^٩ مقترحات المكتب التي أعدها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، مع مراعاة العمل السابق والحالي في هذه القطاعات والاحتياجات الملحوظة. وبالاستناد إلى هذه المقترحات قرر مجلس الإدارة، بناءً على توصية اللجنة، أنواع ومواضيع الأنشطة الواردة في الجزء ألف من هذه الوثيقة. وأجل اتخاذ قرارات بشأن المقترحات الأخرى إلى دورة تشرين الثاني/نوفمبر.

١٤. وقد قُدمت إلى المكتب توصيات بشأن الأنشطة الجديدة أو المعدلة المتصلة بالمقترحات المؤجلة، صدرت عن اجتماعات الهيئة الاستشارية ذات الصلة المنعقدة منذ آذار/مارس ٢٠٠٧ والمتعلقة بتجمعات التصنيع والهياكل الأساسية والبناء والصناعات المتصلة به والخدمات والمرافق العامة والتعليم والبحث. وبما أن الهيئات الاستشارية ذات الصلة لم تناقش هذه الأنشطة، قُدمت من جديد المقترحات الأصلية التي أُجّلت في آذار/مارس إلى اللجنة من أجل تجمعي الطاقة والتعدين، وخدمات القطاع الخاص. ويقترح المكتب بالتالي أن تبحث اللجنة الأنشطة المحددة أدناه كأساس لتقديم المزيد من التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن موطن التركيز بالنسبة لعمل التجمعات القطاعية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٥. وعند اتخاذ اللجنة ومجلس الإدارة قراراتهما، يجدر تذكيرهما بأنه بالنظر إلى الموارد المخصصة لبرنامج الأنشطة القطاعية، لا يمكن القيام بأكثر من عشرة أنشطة رئيسية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الطاقة والتعدين

برنامج العمل بشأن السلامة والصحة في قطاع التعدين

١٦. رغم أن عدداً من البلدان (منها إسبانيا والبرازيل والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا وزمبابوي والولايات المتحدة) صادقت على اتفاقية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥ (رقم ١٧٦)، فإن عدد التصديقات ما زال ضعيفاً (٢١ تصديقاً). ومن أجل الاستجابة للأهمية المتزايدة للتعدين، لا سيما في أفريقيا، سيركز برنامج عمل بشأن تحسين السلامة والصحة على إذكاء وعي الهيئات المكونة وبناء قدراتها في شكل حلقات عمل وسيشجع البلدان ويساعدها على التصديق على الاتفاقية المذكورة.

اجتماع الخبراء لوضع دليل بشأن السلامة والصحة في مجال قطع الأحجار الكريمة وصقلها

١٧. كانت التوصية الرئيسية لحلقة العمل الثلاثية بشأن العمالة وظروف العمل في صناعات قطع الأحجار الكريمة وصقلها (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) موجهة إلى منظمة العمل الدولية، ومفادها أن تضع دليلاً عملياً بشأن السلامة والصحة في قطاع قطع أحجار الماس والأحجار الكريمة وصقلها، لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبمجرد أن يعتمد اجتماع الخبراء هذا الدليل، سيتم ترويقه في حلقات عمل ثلاثية وينشر على نطاق واسع، في عدد من البلدان المختارة، لكي يصل إلى من يعملون في هذا القطاع غير المنظم في غالب الأحيان.

^٩ الوثيقة GB.298/STM/1/1.

التصنيع

برنامج العمل بشأن تصنيع معدات النقل - علاقة الاستخدام والحقوق في العمل والحماية الاجتماعية

١٨. يشهد حالياً قطاع تصنيع معدات النقل تغيرات كبيرة في علاقة الاستخدام تخلف عواقب بالنسبة للعمال ولأصحاب العمل وللحكومات. وترتبط هذه التغيرات بالتحويلات الجارية في هيكل وطبيعة العلاقات فيما بين أصحاب العمل والمتعاقدين والموردين الرئيسيين وداخل صفوفهم فيما يخص الممارسات المتعلقة بالعمل والعمالة. ونتيجة لهذه التغيرات، أثرت قضايا تتعلق بالحقوق في العمل وتغطية وتقديم الحماية الاجتماعية للعمال في قطاع تصنيع معدات النقل. وسيقدم برنامج المنظمة للعمل اللائق وتوصية علاقة الاستخدام، المدير العام الخاصة بالمتابعة، الإرشاد لبرنامج عمل يرمي إلى معالجة علاقة الاستخدام والحقوق في العمل والحماية الاجتماعية في قطاع تصنيع معدات النقل. وسيركز برنامج العمل على آليات الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني فيما يخص بعض البلدان المختارة من أجل تسهيل وتحسين الحقوق في العمل والحماية الاجتماعية عبر سلاسل الإنتاج في القطاع المذكور، وفقاً لبرنامج العمل اللائق.

١٩. ويقترح المدير العام، مراعيًا التوصيات الصادرة في اجتماع الهيئة الاستشارية المعنية بالتصنيع^{١٠}، أنه يمكن لبرنامج عمل أن يستخدم كأساس له التقرير المقدم إلى الاجتماع الثلاثي بشأن العمالة والحوار الاجتماعي والحقوق في العمل والعلاقات الصناعية في قطاع تصنيع معدات النقل، ونتائج هذا الاجتماع^{١١}. ومن المقترح أن يستند برنامج العمل إلى عملية تشاور وأنشطة وتوعية على المستوى الوطني، تقوم بها الهيئات المكونة للقطاع، وإلى حوار بين الشركاء الاجتماعيين في سياق القوانين واللوائح والمؤسسات الوطنية القائمة.

٢٠. ويمكن تنظيم أنشطة من قبيل الحلقات الدراسية أو حلقات العمل، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين المعنيين وممثلي الحكومات على المستوى الوطني وبالتعاون مع إدارات مكتب العمل الدولي والهيكل الميداني للمنظمة. ويمكن أن تنظم هذه الأنشطة بشكل متعاقب بحيث تركز على الأجزاء السابقة من برنامج العمل بما يتيح استخداماً أكثر انتظاماً للموارد بهدف بدء الأنشطة في بلدين في سنة ٢٠٠٨ وفي بلدين آخرين خلال سنة ٢٠٠٩. ويُقترح قبول البلدان المشاركة كأطراف مشاركة في البرنامج وفقاً للمعايير الآتية: أن يكون لقطاع تصنيع معدات النقل دور مهم في اقتصاد البلد؛ أن يكون الهيكل الثلاثي القطاعي والحوار الاجتماعي موجودين؛ أن تدعم الحكومة برنامج العمل؛ أن يكون هناك شركاء اجتماعيون ملتزمون إلى جانب هياكل الدعم وفرص من أجل تحقيق حصائل ناجحة.

الهيكل الأساسية والبناء والصناعات المتصلة به

منتدى الحوار العالمي حول العمل اللائق في المشتريات الحكومية المحلية من أجل توفير الهياكل الأساسية

٢١. يقترح المدير العام، مراعيًا التوصيات الصادرة في اجتماع الهيئة الاستشارية المعنية بالهيكل الأساسية والبناء والصناعات المتصلة به^{١٢}، عقد منتدى حوار عالمي في أواخر سنة ٢٠٠٨. وينبغي أن يستكشف المنتدى جدوى ضمان التقيد بالاشتراطات الاجتماعية للعقود من خلال الأحكام التعاقدية حتى يلتزم المالكون والمهندسون تعاقدياً ومالياً بالامتثال لهذه الاشتراطات. وينبغي أن يقترح المنتدى أساليب عملية لضمان هذا

¹⁰ عُقد هذا الاجتماع في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

¹¹ انظر "مذكرة مداولات" (TMTEM/2005/9) و"الاتجاهات في صناعة السيارات وتأثيرها على منشآت توريد مكونات السيارات" (TMTEM/2005)، تقرير من أجل المناقشة، الاجتماع الثلاثي بشأن العمالة والحوار الاجتماعي والحقوق في العمل والعلاقات الصناعية في قطاع تصنيع معدات النقل، جنيف، ١٠-١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

¹² عُقد هذا الاجتماع في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

الامتثال على نحو يتكيف مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي تقترح من أجلها هذه الأساليب. وينبغي أن ينصب التشديد على جدوى هذا النهج وجوانبه العملية، وهو نهج ينبغي أن ينشد التقدم ويأخذ في الحسبان أن هذا الإجراء طويل وينبغي أن يكون تدريجياً وأن يكون المنتدى جزءاً منه. ويمكن أن يكون العمل الذي أنجزه الشركاء الاجتماعيون واتحاد الرابطة الدولية للمتقاعدين والاتحاد الدولي لعمال البناء والخشب حول الموضوع أساساً للمناقشة. ويمكن تحديد مساهمة المنتدى في المجال الأوسع للمشتريات العامة خلال الاجتماعات التمهيدية التي ستعقد قبل المنتدى، وقد يكون ذلك من خلال تركيز الاجتماع على دور السلطات المحلية، مع مراعاة الأهمية المتزايدة للحكومات المحلية في المشتريات العامة.

٢٢. ومن المقترح تقرير مدة المنتدى وتشكيله بعد إجراء مشاورات إضافية بين الهيئات المكونة. وبما أن من المحتمل التركيز على السلطات المحلية والمشتريات، في الوقت الذي يمكن أن تمثل فيه الحكومات المركزية المدعوة إلى المنتدى الحكومات المحلية، يمكن أيضاً مناقشة سبل تعزيز مشاركة السلطات المحلية، بالتأزر مع الجهود التي بذلتها المنظمة مؤخراً من أجل بناء علاقات أوثق مع الحكومات المحلية.

المقترح الخاص بمواد التدريب بشأن السلامة والصحة المهنية وإدارة المشاريع لصالح هيئات فاعلة مختلفة

٢٣. يقترح المدير العام، مراعيًا التوصيات الصادرة في اجتماع الهيئة الاستشارية، أن يعد المكتب مواد تدريبية بشأن السلامة والصحة المهنية ستستخدم في بلدان وسياقات مختلفة، لا سيما في العالم النامي. وينبغي لهذه المواد أن تحدّث المواد الموجودة لتأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في صناعة البناء وفي أساليب التعليم والتعلم والتغيرات في المواقف إزاء الوقاية، وموضوع إدارة المشاريع (فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية) وأدوار مختلف الهيئات الفاعلة المشاركة (كالزبائن والمتقاعدين ومديري المواقع والمستشارين والنقابات/العمال). وينبغي أن ينصب التركيز على المواد التدريبية العملية والمركزة وسهلة الاستخدام مع إعطاء الأولوية للقضايا حسب احتياجات البلد أو الإقليم الخاصة.

خدمات القطاع الخاص

منتديات الحوار العالمي

٢٤. يُقترح عقد اجتماعات ثلاثية أو ثنائية أقصر مدة وأكثر تركيزاً وأصغر نطاقاً مثل تلك التي سبق اقتراحها لقطاع التجارة، بالنسبة لهذا التجمع في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وسيضع المكتب جدول أعمال الاجتماعات وسيدعو إلى عقدها وفقاً لتوصيات الهيئة الاستشارية وسيسهل المناقشات، لكن لن يصدر تقريراً قطاعياً معمقاً. ونظراً إلى أن هذه الاجتماعات مركزة جداً، سوف تتيح فرصاً إضافية للحوار القطاعي لصالح القطاعات والقطاعات الفرعية مثل: القطاع المالي؛ خدمات الأملك (التنظيف/ الأمن)؛ وسائط الإعلام والترفيه؛ الاتصالات؛ البريد؛ خدمات تكنولوجيا المعلومات وقطاع الأعمال والصناعة؛ الفنون التخطيطية؛ مراكز الاتصال؛ وكذلك لصالح الموظفين المهنيين والإداريين؛ وكالات الاستخدام المؤقت؛ الجزء المتعلق بالألعاب في قطاع الفنادق وتوريد الأطعمة والسياحة. ويمكن أن تشمل المواضيع تنمية المسار الوظيفي والتعلم المتواصل والحراك والإنصاف بين الجنسين. ويمكن نشر مذكرة مدوّلات واستنتاجات إذا اقتضى الأمر ذلك. وسيُقترح عقد اجتماع ثلاثي موسع في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، إذا سمح التقدم المحرز في المنتديات بذلك.

الاجتماعات الإقليمية بشأن الترويج للحوار الاجتماعي في محيط إعلامي متغير (يمكن أن تشمل الأقاليم جنوب آسيا أو جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا أو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)

٢٥. يمكن أن يبحث أحد هذه الاجتماعات أو اثنان منها الطبيعة المتغيرة بشكل كبير لاقتصاد المعلومات والصورة الجديدة بالنسبة للعلاقات الصناعية في وسائط الإعلام وصناعات الترفيه. وبسبب استنباط أنواع جديدة من علاقات الاستخدام، لم تعد هياكل الحوار الاجتماعي في غالب الأحيان فعالة أو توقفت عن العمل. وقد يؤدي

هذا إلى تدهور العلاقات بين أصحاب العمل والعمال وإلى انخفاض المعنويات في مكان العمل وتدني المعايير. وستبحث الاجتماعات الإقليمية المقترحة الظروف الإقليمية للعلاقات الصناعية وستدرس التدابير اللازمة لتعزيز الحوار الاجتماعي. ويمكن أن تشمل هذه التدابير وضع مبادئ ومبادئ توجيهية لخلق حوار اجتماعي فعال وشراكات فعالة في وسائط الإعلام ومجال الترفيه قصد تعزيز الثقة والابتكار والإبداع والإسهام بالتالي في رفع مستوى المعايير واستحداث منتجات إعلامية عالية الجودة.

الخدمات والمرافق العامة

برنامج عمل بشأن تعزيز المرافق

٢٦. مرافق الماء والكهرباء أساسية لتطور المجتمعات الحديثة، ووجودها شرط لازم لاستئصال الفقر بشكل فعال ولتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وما زالت بلدان نامية عديدة غير قادرة على توفير إمكانية حصول الجميع بشكل متساو وموثوق على الماء وخدمة الصرف الصحي والكهرباء. ويمكن أن تُقوى قدرة الإدارة والموظفين لتستجيب للاحتياجات المتغيرة وتعالج مسألة الإصلاح بسرعة وفعالية من خلال تحسين الحوار الاجتماعي. وسيتابع برنامج العمل القطاعي عمله انطلاقاً من الاجتماع الثلاثي بشأن التحديات والفرص في المرافق العامة (٢٠٠٣) من خلال بناء القدرات لتقوية آليات الحوار الاجتماعي على مستوى المنشآت في بلدان مختارة من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وسيكون الهدف العام المنشود من برنامج العمل هو مساعدة الحكومات والشركاء الاجتماعيين في وضع استراتيجيات وإجراءات مشتركة لتوسيع نطاق فعالية هذه الخدمات الأساسية وتحسينها.

٢٧. ويقترح المدير العام، مراعيًا التوصيات الصادرة في اجتماع الهيئة الاستشارية المعنية بالخدمات والمرافق العامة^{١٣}، أن يختار المكتب بلدين أو ثلاثة بلدان من أقاليم مختلفة بناءً على مزيد من المشاورات مع الحكومات وممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال. وسيتم اختيار البلدان على أساس الالتزام الثلاثي بالاشتراك في الأنشطة طوال مدة البرنامج.

نشاط إضافي للمتابعة بشأن الخدمات العامة

٢٨. فيما يتعلق بالخدمات العامة، وبعد مراعاة توصيات الهيئة الاستشارية، يُقترح أن يواصل المكتب الأنشطة في مجال الخدمات العامة والإدارة العامة. ويمكن ممارسة المرونة في استخدام الموارد لكي يُخصص من الميزانية العامة المتاحة لقطاعات الخدمات والمرافق العامة قدر مماثل للقدرة المبرمج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمتابعة برامج العمل من أجل تمويل الأنشطة المتواصلة في برنامج العمل المتعلق بالخدمات العامة. وسوف يتواصل التعاون مع فرع الحوار الاجتماعي وقانون العمل وإدارة العمل والهيكل الميداني ويعزز من أجل تحقيق التآزر والمساعدة في تقاسم التكاليف.

التعليم والبحث

"مجموعة الممارسات الجيدة" الخاصة بالموارد البشرية وبرنامج التدريب

٢٩. مراعاة لتوصيات الهيئة الاستشارية المعنية بالتعليم والبحث^{١٤}، التي نظرت في خمسة مقترحات قدمها المكتب، بما فيها المقترح المؤجل في اجتماع اللجنة المنعقد في آذار/مارس ٢٠٠٧، يقترح المدير العام برنامج عمل من أجل استحداث مجموعة أدوات خاصة بالموارد البشرية وبرنامج تدريب خاص بتعليم

¹³ عُقد هذا الاجتماع في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

¹⁴ عُقد هذا الاجتماع في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

الموظفين في جميع مستويات التعليم. وسوف يصمّم البرنامج بحيث يضع مجموعة من الأدوات الشاملة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، القائمة على المعايير والتوصيات الدولية (توصيتي ١٩٦٦ و ١٩٩٧ بشأن المدرسين) ونتائج وتوصيات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن العاملين في التدريس (التوصيات المتعلقة بالعاملين في التدريس) ومعايير العمل الدولية واستنتاجات الاجتماع القطاعي ومبادئ العمل اللائق والتجربة التقنية لمنظمة العمل الدولية في هذا المجال والممارسات الجيدة في مجموعة واسعة من الدول الأعضاء. وينبغي أن يشمل البرنامج القضايا الأساسية التي ألقى الضوء عليها في المقترحات الأخرى التي نظر فيها اجتماع الهيئة الاستشارية المذكورة، لا سيما أجور المدرسين. وينبغي أيضاً تقاسم مشروع مجموعة الأدوات مع الهيئات المكونة في عملية استشارية، ومن بينها هيكل المجموعات التوجيهية الوطنية التي أنشئت في إطار برنامج العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ حيثما اقتضى الحال، أو آليات للحوار الاجتماعي من نفس المستوى. وقبل إتمام البرنامج، ينبغي أن تقدم الهيئة الاستشارية الإرشاد بشأن عقد حلقة عمل تفصيلية وتشكيلها ومدتها ومواعيدها، يكون الهدف منها هو تقديم توجيهات نهائية حول عناصر مجموعة الأدوات وبرنامج للتدريب.

٣٠. وبالاستناد إلى التوصيات الصادرة عن اجتماع الهيئة الاستشارية المذكورة، يقترح المكتب أيضاً إتمام التقرير العالمي بشأن حالات النقص في المدرسين، المبرمج أصلاً في إطار برنامج العمل الخاص بالتعليم في بداية سنة ٢٠٠٨، وأن يقدم، حسب الطلب، المساعدة التقنية المتواصلة لتلك البلدان التي شاركت في البرنامج.

٣١. قد ترغب اللجنة في توصية مجلس الإدارة بأن يؤيد ما يلي:

"أ" غرض وتشكيل ومدة ومواعيد الاجتماعات بشأن الزراعة والنفط والغاز والقطاع البحري ومنتدى الحوار العالمي بشأن التجارة كما هو مقترح في الجزء ألف؛

"ب" الأنشطة المدرجة في الجزء باء، التي أوصت بها الهيئات الاستشارية بشأن مجموعات القطاعات المتعلقة بالتجمعات التالية: التصنيع؛ الهياكل الأساسية والبناء والصناعات المتعلقة به؛ الخدمات والمرافق العامة؛ التعليم والبحث؛

"ج" المقترحات الإضافية التي تقدم بها المكتب فيما يتعلق بتجمعات الطاقة والتعدين وخدمات القطاع الخاص، رهناً بشرط الاقتصار على عشرة أنشطة أساسية ستجرى في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حسب الموارد المخصصة لبرنامج الأنشطة القطاعية.

جنيف، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٣١.